مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.33/ ISSN:2958-8537

العدد الثالث والثلاثون (33)
تاريخ 30 – 4 – 2025
(ص417 لـ ص442)

التحليل المالي وأثره على التخطيط والرقابة المالية
"دراسة ميدانية على المصارف التجارية بمدينة مصراته"

Financial Analysis and its Impact on Financial Planning and Control
"A Field Study of Commercial Banks in Misurata"

عبدالله أحمد اشتيوي
Abdallah Ahmed Eshtawi
معهد الهيثم للعلوم الإدارية والمالية – مصراته
eshtawi@yahoo.com

الملخص:

هدفت الدراسة الى دراسة التحليل المالي وأثره على التخطيط والرقابة المالية في المصارف التجارية بمدينة مصراته والتي يزيد نسبة مساهمة القطاع العام فيها عن 50%، حيث تم استخدام المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي، وتم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وتم توزيع عدد 90 استبانة وتم استرداد 84 استبانة صالحة للتحليل وكانت نسبة الاسترداد 93%، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها : ان المصارف التجارية محل الدراسة تعتمد على نتائج التحليل المالي عند وضع الخطط المالية في حين لا يوجد تنسيق بين عملية التخطيط والرقابة المالية بالمصارف المعنية، ولا يوجد ألية واضحة لكيفية الرقابة على الخطط الموضوعة .

الكلمات الافتتاحية : التحليل المالي، التخطيط المالي، الرقابة المالية

Abstract

The study aimed to examine financial analysis and its impact on financial planning and control in commercial banks in Misurata, where the public sector contributes more than 50%. A deductive and analytical approach was used, and a questionnaire was used to collect study data. A total of 90 questionnaires were distributed, and 84 valid questionnaires were returned for analysis, yielding a 93% return rate. The study reached a number of conclusions, including: The

commercial banks under study rely on the results of financial analysis when developing financial plans, while there is a lack of coordination between the planning and financial control processes at the banks concerned, and there is no clear mechanism for monitoring the plans developed.

المقدمة

إن التوسع في نشاطات المصارف وتعدد وظائفها يحتم عليها استخدام وسائل علمية تساعدها على الاستمرار في ممارسة هذه النشاطات بأكثر دقة وأمان، ومن خلال ما تقوم به من اعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات وما تتميز به عن غيرها من المصارف المتخصصة من قدرة على خلق النقود، فالوظيفية الاساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هي الوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والعجز .

فالمصارف التجارية تعمل على تجميع المدخرات والأموال من الأفراد والوحدات الاقتصادية ومن ثم اعادة استثمارها كليا او جزئيا بالإقراض او بأية طريقة تسمح بها التشريعات المصرفية، ومن خلال سعي إدارة المصرف الى تحقيق الفوائد والأرباح ستتحمل مجموعة من المخاطر التي تنتج عن إدارة المصرف، عليه فان أي قرار تتخذه إدارة المصرف في إدارتها للأموال يجب أن تدرك ما يترتب عليه من مردود ومخاطر حتى تكون القرارات المتخذة جيدة ورشيده .

ولكي يتم الحكم على المركز المالي للمصرف وتقييم قدرة وكفاءة إدارته يتطلب الامر القيام بالتحليل المالي لما له من اهمية في عملية التخطيط والرقابة المالية .

فإذا كان التخطيط المالي يقوم في الاساس على تحديد الهدف والتنبؤ فإن هناك خطوة تمهيدية ضرورية ينبغي اجراؤها حتى يقوم التخطيط المالي على اساس سليم ألا وهي التحليل المالي .

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل المالي لا تقتصر أهميته على عملية التخطيط بل تمتد تلك الأهمية إلى عملية الرقابة، فالتحليل المالي وإن كان يعتبر مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي إلا أنه يعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات المالية .

مشكلة الدراسة :

تعد المصارف التجارية من اهم الوحدات النقدية والاقتصادية في الاقتصاد الوطني، وذلك للدور الذي تقوم به في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الانتاجية والخدمية من شركات وافراد، إضافة الى كونها الجهة المسئولة عن إصدار النقود وتوجيه الاقتصاد، وذلك عن طريق منح الائتمان بمختلف انواعه وتشجيع الاستثمار، لذا فالمصارف التجارية تعتبر عاملا مهما من عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وجود خطط مالية ذات كفاءة عالية وفاعلية لهذه المصارف تعمل على حماية الاموال وتحقيق عائد مناسب يضمن لها البقاء والاستمرار في ظل المنافسة في السوق النقدي، وهذا يتطلب الحصول على كمية مناسبة من المعلومات يتم الحصول عليها بعد إجراء التحليل للبيانات المتاحة عن المصارف وباستعمال ادوات تحليلية .

وحيث إن التحليل المالي يعد الركيزة الأساسية لعملية التخطيط لدى المصارف والوحدات المالية المختلفة إذ تساعد في الكشف عن مواطن القوة ونقاط الضعف التي تعاني منها المصارف والوحدات المالية حتى يمكن اخذها في الحسبان عند وضع الخطط النهائية، وبما أنه اداة هامة في عملية التخطيط فإنه يعد ايضا اداة رقابية للحكم على سلامة القرارات المالية التي سبق اتخاذها، وحيث أن التحليل المالي يستخدم في التخطيط والرقابة المالية وفي منح الائتمان المصرفي وفي اعداد التقارير السنوية ..... الخ .

عليه ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

إلى أي مدى يتم الاعتماد على اساليب التحليل المالي في التخطيط والرقابة المالية في المصارف التجارية ؟

فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية :

1– لا تعتمد المصارف التجارية على اساليب التحليل المالي عند وضع الخطط والسياسات المستقبلية للعملية المصرفية .

2– لا تعتمد المصارف التجارية على اساليب التحليل المالي في احكام الرقابة على العمليات المحاسبية المالية المصرفية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

1– الوقوف على واقع التحليل المالي المطبق في المصارف التجارية ومدى امكانية الاعتماد عليه.

2– إظهار مدى ارتباط التحليل المالي بالتخطيط ورسم السياسات المالية المستقبلية .

3– التعرف على مدى اعتماد اساليب التحليل المالي في احكام الرقابة على العمليات المحاسبية المالية المصرفية .

أهمية الدراسة :

تنبع اهمية هذه الدراسة من اهمية التحليل المالي للإدارة حيث انه يعمل على تقييم وتقويم اداء نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي المخطط منه والمنفذ لمعالجة الانحرافات واسباب حدوثها السالب منه والموجب ويساعدها في رسم اهدافها ووضع خططها المستقبلية .

منهجية الدراسة :

لتحقيق اهداف الدراسة والوصول الى النتائج فقد تم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال ما ورد في الادب المحاسبي لوضع اطار نظري ترتكز عليه الدراسة، بالإضافة الى استخدام المنهج التحليلي من خلال استبانة لاستقصاء أراء المشاركين في الدراسة ومن ثم تحليل وتفسير البيانات للوصول الى نتائج الدراسة .

الدراسات السابقة :

هناك عدة دراسات سابقة تناولت موضوع التحليل المالي من وجهات نظر مختلفة منها :

– دراسة بعنوان : دور التحليل المالي في تقييم اداء البنوك التجارية (بنك الخليج الجزائر) قام بها الباحث : سلامي عبدالكريم وعراب عماد (2021 م) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتركزت على تحليل الميزانيات وجدول حسابات النتائج والمقارنة بين النتائج لخمس سنوات وتوصلت الدراسة الى ان البنك قادر على مواجهة مختلف المخاطر وتحقيق معدلات ربحية جيدة، وبصفة عامة كان اداء البنك جيد .

– دراسة بعنوان : العوامل المؤثرة في مدى مساهمة التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني : قام بها الباحث جمعة محمد الفاخري (2022م) واستخدم الباحث النموذج الوصفي التحليلي في وصف العلاقة بين المعلومات المتوفرة باستخدام التحليل المالي ومدى استخدام هذه المعلومات عند اتخاذ قرار منح الائتمان في المصارف الليبية بينغازي، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان هناك درجة ضعيفة من مساهمة التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف الليبية.

– دراسة بعنوان : استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم اداء البنوك التجارية : قامت بها الباحثة مروى بلدي (2023 م) اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة بالإضافة الى المنهج القياسي بهدف تحليل وقياس اداء البنوك التجارية، وتوصلت الدراسة الى ان للبنوك التجارية محل الدراسة مستوى اداء جيد وفق مؤشرات التحليل المالي .

– دراسة بعنوان :مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر : قام بها الباحث : عمار الطويل (2008 م) استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعرفة مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، وتوصلت الدراسة الى ان المصارف التجارية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة على تقييم الاداء واتخاذ القرارات وبدرجة اقل في مجال التنبؤ بالتعثر او الفشل المالي .

– دراسة بعنوان : مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني : قام بها الباحث : خالد الكحلوت (2005 م) استخدم الباحث في هذه الدراسة النموذج الوصفي لوصف العلاقة بين المعلومات المتوفرة باستخدام التحليل المالي ومدى استخدام هذه المعلومات عند اتخاذ قرارا منح الائتمان، وقد توصلت الدراسة الى ان درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جدا، ولا يوجد ادراك لدى غالبية محللي الائتمان بأهمية التحليل المالي في صنع القرار الائتماني .

بالنظر الى هذه الدراسات نجد انها تناولت بالدراسة التحليل المالي من عدة وجهات نظر مختلفة في حين لم تتناول هذه الدراسات – على حد علم الباحث – التحليل المالي واثره على التخطيط والرقابة المالية وبالتالي رأى الباحث تناول التحليل المالي من هذا الجانب .

الاطار النظري :

مفهوم التحليل المالي :

هناك عدة تعريفات تناولت التحليل المالي ومنها :-

- هو مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز الوحدة الاقتصادية المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد ايضا في تقيم اداء الوحدات الاقتصادية وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل (الزعبي،2000، ص 157) .

- دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الاساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع الوحدة الاقتصادية من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم اداء هذه الوحدات، كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الادارية السليمة (شاكر واخرون،2005،ص12).

- يعتبر تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال ادوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الاهداف المراد تحقيقها، ويعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي ويعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية (عبدالكريم،واخرون،2023 ص20) .

وبصفة عامة يمكن القول بأن التحليل المالي هو دراسة وفهم البيانات والمعلومات الموجودة في القوائم المالية باستخدام اساليب التحليل المتنوعة لتقييم اداء الوحدات الاقتصادية والاستناد على نتائج هذا التحليل والمعلومات المتوفرة في عملية التخطيط والرقابة المالية وفي اتخاذ القرارات السليمة .

اهداف التحليل المالي :

الهدف من التحليل المالي هو معرفة نقاط القوة والضعف وذلك حتى تستطيع الوحدة الاقتصادية استغلال افضل الفرص وتحليل وتأثير التهديدات او القضاء عليها ان امكن ذلك،وهناك عدة اهداف للتحليل المالي منها (اللحام وأخرون، 2016،ص304،305) :

1- بيان الوضع المالي للشركة، وقدرتها على الاقتراض، وتقييم جدوى الاستثمار .

2- الحكم على مدى كفاءة الادارة، والاستفادة من المعلومات المتاحة .

3- تقييم جدوى الاستثمار، ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها اداء المؤسسة .

4- تقييم السياسات المالية، والتشغيلية، ومعرفة وضع الشركة في قطاعها .

5- تحليل مسببات الارباح والخسائر، وتقييم هيكل الاموال .

6- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة، وتحديد الانحرافات في الاداء، وتشخيص اسبابها.

7– يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار .

8– تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء .

9– بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الاجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة، وتحقيق فوائض مالية مستمرة .

10– اتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة، والتخطيط، وتقييم الربحية، والسيولة .

اهمية التحليل المالي :

يستمد التحليل المالي اهميته من المفهوم الحديث للإدارة الذي يحصرها في نقطتين مهمتين هما التخطيط المالي والرقابة، فيهدف التخطيط الى وضع الخطط المالية الرامية الى تحقيق اهداف المنشأة، بينما الرقابة المالية تهدف الى تقويم كفاءة السياسات المالية والمبادرة الى اتخاذ الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب مما يتطلب الحصول على كمية مناسبة من المعلومات يتم الحصول عليها بعد اجراء تحليل للمعلومات المتاحة عن المنشأة باستعمال ادوات تحليلية تتناسب وطبيعة السؤال الذي يحتاج الى اجابة (محمد واخرون،2020،ص492).

مجالات التحليل المالي :

يستخدم التحليل المالي للقوائم المالية في مجالات متعددة منها (كريشان،2022،ص242):-

1– التخطيط المالي : تعتبر هذه العملية امرا ضروريا للمستقبل لكل وحدة اقتصادية، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها اسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء الوحدة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها .

2– تحليل تقييم الاداء : هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الاطراف التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية، مثل الادارة،المستثمرين والمقرضين، وتعتبر ادوات التحليل المالي للقوائم المالية ادوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية الوحدة الاقتصادية وما يتعلق بكافة مجالاتها .

3– التحليل الائتماني :هو تحليل مالي للقوائم المالية للتعرف على اداء العميل ومركزه المالي من خلال نسب الربحية والسيولة وقياس التدفقات النقدية لمعرفة مدى الملاءة المالية لهذه الجهة (شركة او فرد) ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

4– التحليل الاستثماري : يعتبر هذا التحليل من افضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، وتكمن هذه الاهمية لجمهور المستثمرين من افراد ووحدات اقتصادية ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل الوحدات الاقتصادية نفسها والكفاءة الادارية التي تتحلى بها والاستثمارات في كافة المجالات .

أساليب التحليل المالي:

تتعدد أساليب التحليل بتعدد أهداف وغايات المحلل المالي، وهناك العديد من الاعتبارات الواجب مراعاتها لاختيار أسلوب التحليل المناسب، كالثقة في البيانات الواردة، المنهج المحاسبي المعتمد، عدم التوقف عند حساب مؤشر مالي واحد دون سواه لأنه لا يعطي توضيحاً دقيقاً عن الوضع المالي والمهني، ومن أساليب التحليل المالي:(زيود واخرون، 2005، ص 162- 163)

1- التحليل المقارن للقوائم المالية :يقسم هذا بدوره إلى أسلوبين هما التحليل الأفقي والتحليل الرأسي.

2- التحليل المالي وفق النسب المالية: حيث يعتبر هذا الأسلوب من أكثر أساليب التحليل المالي استخداماً وشيوعاً، باعتبار أنه يسهم في توفير مؤشرات مالية ذات دلالة واضحة وهامة لتقويم كفاءة أداء الإدارة وفعالية النشاط المالي، كذلك الأمر قدرتها على كشف مواطن الخلل والقوة للنشاط المصرفي، والمساهمة في رسم الخطط المستقبلية بناءً على النتائج الصادرة.

التخطيط المالي والرقابة المالية

مفهوم التخطيط : تعددت تعاريف التخطيط وتتنوع حسب وجهات النظر،فيمكن تعريف التخطيط كما يلي :-

- وظيفة ادارية تتمثل في الاختيار بين البدائل المتاحة، ويتضمن نوعا من الابتكار والابداع الى جانب انه عملية اتخاذ قرارات في نشاطات واقسام التنظيم المختلفة (رشيد، 2018، ص 15) .

- ويعرف دورين التخطيط بأنه وسيلة لإدارة الاقتصاد القومي عن طريق سلطة اقتصادية مركزية تكون مهمتها توجيه المؤسسات والافراد في مجال الانتاج والاسعار، وتصبح ادارة المؤسسة المسئولة امام هذه السلطة بدلا من اقلية صغيرة من حملة الاسهم (فطيمة واخرون،2018،ص7).

وبما أن التخطيط المالي لا يختلف كثيرا عن التخطيط بصفة عامة فإن هناك من عرف التخطيط المالي على انه :

- عملية ذهنية تتطلب قدرا من الخبرة والذكاء بالإضافة الى معرفة مختلف العوامل المكونة للحاضر والمستقبل وكيفية ودرجة تفاعل هذه العوامل مع بعضها والنتائج الناجمة عن تفاعل هذه العوامل مع بعضها وكيفية استغلالها لصالح المنظمة (الصيرفي، 2007، ص 85) .

- اسلوب يعتمد على التفكير في المستقبل والتوقع المبني على تحليل الماضي واستقراء المستقبل (شقر، 2005،ص313) .

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان التخطيط المالي هو بمثابة عملية ادارية تدرس امكانية تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية في المستقبل من خلال التحاليل القائمة في الماضي والمستقبل .

اهمية التخطيط المالي :

تسعى الادارات المالية الحريصة الى تقييم جميع اثار القرارات المالية والاستثمارية من منظور شامل بالتخطيط المالي الذي تقوم فكرته الاساسية على التعرف اين كانت الوحدة الاقتصادية، واين هي الان، واين ستكون في المستقبل.

ولوضع التخطيط المالي ضمن اطاره الصحيح في المؤسسة، لابد من القول بأن التخطيط المالي لا يسعى الى تقليل المخاطر، بل هو عملية لتعريف أي من المخاطر يمكن القبول بها، واي منها يتوجب رفضها، وكذلك فإن التخطيط المالي لا يعني التنبؤ فحسب، لأن التنبؤ يعني التركيز على اكثر الحالات احتمالا للحدوث، ويعنى ايضا الاهتمام بالأحداث المتوقعة والاحداث غير المتوقعة (عقل، 2004، ص 421) .

مزايا التخطيط المالي :

يُمكن التخطيط المالي الوحدات الاقتصادية من تقييم أثار القرارات الاستثمارية والمالية ومدى اثرها في المستقبل على الوحدة الاقتصادية، وبهذه الصفة يحقق التخطيط المالي للوحدة الاقتصادية مجموعة من المزايا اهمها (شقر، 2005،ص313- 314) :-

1- التعرف على الاحتياجات المستقبلية .

2- التركيز على الاهداف بالدرجة الاولى .

3- تنمية التفكير المستقبلي لدى المسؤولين في الادارة .

4- تقييم السياسات والمقترحات المقدمة .

5- التنسيق في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار .

6- الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية .

7- عدم الوقوع في المفاجآت .

8- تسهيل عملية الاتصال .

خطوات التخطيط المالي :

هناك العديد من التقسيمات لخطوات عملية التخطيط المالي إلا انها تناولت المراحل والخطوات التالية (رابح واخرون،2012،ص 6-7) :-

1- تحديد الاهداف الرئيسية والفرعية : تشتمل هذه المرحلة على تحديد الهدف المالي الرئيسي والذي يدور في اطار التوظيف الامثل لرأس المال من اجل زيادة كفاءة عوامل الانتاج والموارد المتاحة في المؤسسة، ويتم تجزئة هذا الهدف الى اهداف متوسطة الامد وقصيرة الامد، ويمكن وضع الاهداف الفرعية لكن من الضروري ان تكون هذه الاخيرة منسجمة مع الهدف الرئيسي .

2– تكوين السياسات المالية : تعتبر السياسات المالية بمثابة المرشد والدليل للعاملين في مجال الادارة المالية عند اتخاذ قراراتهم، ويراعى عند وضع هذه السياسات ان تحقق مصالح المؤسسة وان لا تكون متعارضة مع السياسات الاخرى الموضوعة في اقسام المؤسسة المختلفة ومن امثلة هذه السياسات سياسة الاقتراض، سياسة التحصيل، سياسة التمويل الذاتي، سياسة توزيع الارباح، سياسة الاستهلاك، ومن الضروري ان تنسجم السياسات العامة للمؤسسة مع الاهداف الموضوعة لأن السياسات المالية توضع من اجل المساهمة في تحقيق الاهداف وليس من اجل تأخير او عرقلة الوصول لهذه الاهداف .

3– اعداد الموازنات التخطيطية : تعتبر هذه المرحلة ذات اهمية خاصة في وضع الخطط المالية، حيث تتحول الخطط المادية الى خطط مالية جزئية تتكامل لتشكل الخطة المالية الشاملة، والموازنة التخطيطية ماهي الا ترجمة مالية لخطط التشغيل الاخرى او اهداف المؤسسة خلال فترة معينة، وتعتبر الارقام الواردة في الموازين بمثابة مؤشرات تخطيطية ورقابية، لذلك يجب مراعاة الدقة والصحة اثناء اعداد هذه الموازنات لأن الخطأ اثناء اعداد هذه الموازنات قد يعرض المؤسسة الى مشاكل كبيرة .

4– الاجراءات : يمكن القول بأن الاجراءات هي مجموعة الخطوات التفصيلية اللازمة لأداء الاعمال، او هي مجموعة مختارة من خطوات العمل التي تطبق على الاعمال المستقبلية وتبين بشكل محدد الطريقة التي يتم بها تنفيذ العمل (الصيرفي، 2007، ص 118) .

اهداف التخطيط المالي :

هناك عدة اهداف يتم تحقيقها من خلال التخطيط المالي من اهمها (أوتاني، 2009،ص4-5) :-

1– تجنب التبذير المالي في عمليات تعطيل النقد الذي يمتلكه المشروع عن الاستثمار المربح او اضطرار المشروع للاقتراض بفائدة تقلل من ارباح المشروع .

2– التنسيق الكامل بين الوظيفة المالية والوظائف الاخرى في المشروع مثل وظيفة الشراء والبيع والانتاج ليتحقق التعاون والتكامل في اداء كل ادارة لمهمتها المرسومة في مخططات المشروع.

3– تحقيق السيولة النقدية الملائمة بالكميات اللازمة وبالأوقات المناسبة بحسب ظروف المشروع حتى لا يتوقف عن الدفع أو يلجأ للاقتراض لسداد المستحقات .

4– امكانية مواجهة الظروف الطارئة والتي يضع المخططون الماليون احتمالاتهم التي يمكن ان تؤثر على المركز المالي للمشروع في المستقبل ورسم خطة لمواجهة الظروف غير المتوقعة حتى يستمر المشروع في تحقيق اهدافه المرسومة .

5– تجنب الاعتماد على التقديرات الخاصة والآراء الشخصية في معالجة المسائل المالية والتي قد ينتج عنها اخطار تكون عواقبها غير سليمة على نتائج اعمال المشروع .

6– استغلال اموال المشروع في اوجه نشاطه بدرجة تحقق افضل ربحية ممكنة وتوجيه استثمار النقد الفائض في مجالات قصيرة او متوسطة او طويلة بحسب ظروف المشروع .

7– تدعيم المركز المالي للمشروع بما يحقق لجميع المتعاملين معه التوقيت المناسب للتدفقات النقدية فلا يؤجل دفع المستحقات مثلا، كما يتيح الفرصة للمشروع بأن يعطي العملاء فرصا من

الائتمان لتشجعهم على التعامل معه وزيادة ثقتهم بمركزه المالي .

أنواع وادوات التخطيط المالي :

أنواع التخطيط المالي : هناك عدة معايير يمكن على اساسها تقسيم التخطيط المالي (رشيد، 2018، ص 23-24) :-

1 – من حيث معيار المدة :

أ- تخطيط طويل الاجل : هذا النوع من التخطيط يحتاج الى مدة زمنية طويلة تزيد عن سنة، ومن عيوبها أنها أقل دقة ووضوح من الخطط قصيرة الاجل نظرا لصعوبة التنبؤ بالمستقبل لمدة زمنية طويلة ومن الامثلة على ذلك، التخطيط لتوسيع المشروع وإضافة خطوط انتاج جديدة .

ب- تخطيط قصير الاجل : هذا النوع عكس التخطيط طويل الاجل فهو لا يحتاج الى مدة زمنية طويلة، ويتصف بالدقة والوضوح لسهولة التنبؤ لفترة زمنية قصيرة ومن الامثلة على ذلك هو الموازنة العامة السنوية للدولة.

2 – من حيث معيار درجة الشمول للخطة :

أ- خطة شاملة : وهي الخطة التي تشمل جميع الاعمال ضمن خطوط عريضة .

ب- خطة جزئية : وهي الخطة التي تغطي نشاطا واحدا من انشطة المشروع .

3– من حيث معيار استعمال الخطة :

أ- خطة وحيدة الاستعمال: وهذا النوع يتصف بالاستعمال المؤقت حيث لا تستعمل إلا لمعالجة مشكلة طارئة .

ب- خطة متكررة الاستعمال : وهذا النوع يتصف بالاستعمال الدائم للخطة وتمتاز بتسهيل تنفيذ العمل بالإضافة الى توفير في النفقات.(بحوص واخرون، 2022، ص 26).

ويمكن تلخيص انواع التخطيط المالي في الشكل التالي :

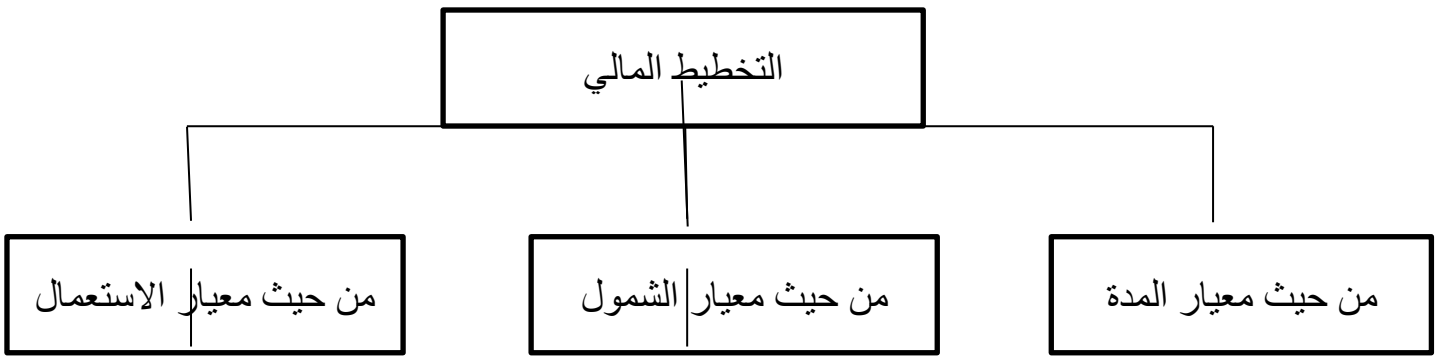

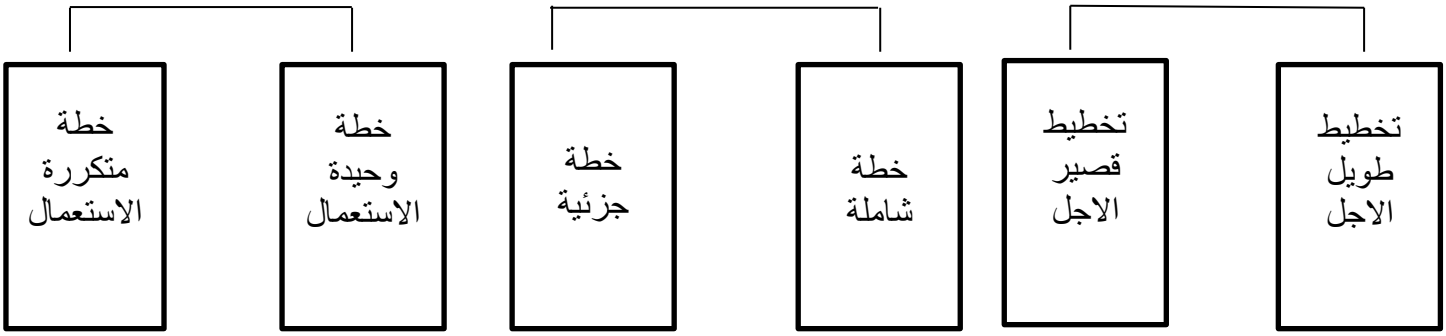

المصدر : اعداد الباحث شكل (1) انواع التخطيط المالي

ادوات التخطيط المالي : يشمل التخطيط المالي على عدة ادوات تخطيطية منها :-

أ- الموازنات التقديرية : تعتبر الميزانيات التقديرية أدوات كمية أو تعبيرات رقمية عن خطط إدارة المؤسسة، وانطلاقا من هذه النظرة الكمية، يمكن تعريف الميزانيات التقديرية بأنها "تنبؤ بإجمالي الانتاج والمبيعات والاستثمار والتمويل وتوزيع الارباح لفترة مستقبلية محددة "(رابح واخرون، 2012،ص8).

ويعرفها معهد التكلفة والمحاسبين الاداريين بإنجلترا بأنها" خطه كمية ورقمية يتم تحضيرها والموافقة عليها قبل فترة محددة وهي تبين عادة الايرادات المنتظر تحقيقها والنفقات المنتظر تحملها خلال هذه الفترة، وكذا الاصول التي تستعمل لتحقيق هدف معين " (عبدالكريم واخرون، 2020، ص 21) .

وتهدف الميزانيات التقديرية الى تحقيق الاهداف التالية (أيمن واخرون،2024، ص 10-11):

1- التحديد الواضح للتنبؤات المستقبلية عن موارد المنظمة والتزاماتها .

2- نقل التنبؤات المستقبلية للمهتمين في المستويات الادارية المختلفة في المنظمة .

3- تزويد العاملين في المستويات الادارية المختلفة بخطط مفصلة للعمل على تحقيق اهداف المنظمة.

4- تمكين ادارة المؤسسة من استخدام الموارد افضل استخدام .

5- مساعدة ادارة المؤسسة على القيام بوظيفة الرقابة وتقييم الاداء بشكل فعال .

6- تزويد الادارة بمقياس للنتائج المتوقعة للخطط التشغيلية المقترحة بما يساعد على الاختيار فيما بينها .

ب- تحليل التعادل : يعتبر تحليل التعادل من احد الاساليب المعتمدة في التخطيط فهو يمكن المنظمة من التنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها عند مستويات مختلفة من المبيعات، حيث تهدف كل مؤسسة الى تخطيط انتاجها وتوجيه استثماراتها نحو المشاريع المربحة التي لا يمكن ان تتحقق إلا بحجم معين من المبيعات بعد ان تبلغ نقطة معينة او حجم معين يطلق عليه حجم التعادل، وعليه يمكن تعريف نقطة التعادل بأنها "حجم المبيعات التي تعادل عنده اجمالي ايرادات المبيعات مع اجمالي التكاليف المتغيرة وثابتة"(بشرى واخرون، 2023، ص 10).

ج- تخطيط الاحتياجات المالية : يعتبر التنبؤ جزء اساسي من عملية التخطيط المالي، وان التنبؤ بالمبيعات اكثر اهمية في التنبؤ المالي، ويعرف التنبؤ بالمبيعات بأنه "محاولة لتقدير مستوى المبيعات المستقبلية وذلك باستخدام المعلومات المتوافرة عن الماضي والحاضر، وبالتالي فإن التنبؤ هو محاولة من المؤسسة لمعرفة المستقبل بعيون الماضي والحاضر. والتنبؤ ليس حساب دقيق للمستقبل بقدر ما هو تقدير مبني على أسس فنية وعلمية، وبالتالي فهو أيضا ليس نوع من التخمين الذي لا يرتبط بنظام مرتب أو مقاييس موضوعية تحدد صورة المستقبل" (مصطفى واخرون، بدون، ص 2).

الرقابة المالية :

مفهوم الرقابة المالية : من الصعب ايجاد تعريف محدد لكلمة الرقابة يمكن استعماله في كافة الظروف وفي معظم الوظائف التي تقوم بها المؤسسات بصفة عامه، حيث هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم الرقابة المالية منها :

- المقارنة المستمرة بين الخطط وبين الاداء الفعلي (المتحقق) وتشخيص الابتعادات من خلال التغذية العكسية للبيانات، ثم اتخاذ الاجراءات التصحيحية التي تنصب على تعديل المخطط،والاداء الفعلي أو الاثنين معا في اطار الظروف والمتغيرات الداخلية وتلك المحيطة بالمنشأة (رشيد، واخرون،2012، ص326) .

- المحافظة على الاموال العامة من سوء التصرف، وذلك عن طريق التأكد من اتباع الاجراءات وقواعد العمل المحددة، وكذلك للتأكد من سلامة تحديد نتائج اعمال الوحدات ومراكزها المالية (غمراني واخرون،2014، ص 12) .

- منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والادارية، وهي حزمة من الرقابات المتعددة التي تمارس في وقت واحد بهدف التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية من كافة النواحي بغية المحافظة على الاموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق اعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من انفاق المال العام أو تحصيله (حرارة واخرون 2016، ص 8) .

مما سبق يمكن للباحث القول بأن الرقابة المالية هي مجموعة من الاجراءات اللازمة للتأكد من المحافظة على المال العام من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال، والتأكد أن الاعمال تتفق مع القوانين واللوائح والتعليمات المقررة، وأن العمليات المالية والادارية يتم تنفيذها وفق الخطط المطلوبة والاهداف الموضوعة، وتحديد الانحرافات إن وجدت وتقديم التوصيات اللازمة لعلاجها .

اهداف الرقابة المالية :

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة الى المحافظة على الاموال وحمايتها من العبث، وتتمثل الاهداف التي تسعى الرقابة المالية الى تحقيقها في الاتي: (عثمان واخرون، 2016، ص 53-54)

1- التحقق من أن الموارد قد حصلت وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها والكشف عن

أي مخالفة أو تقصير .

2- التحقق من أن الانفاق تم وفقا لما هو مقرر له، والتأكد من حسن استخدام الاموال العامة في الاغراض المخصصة لها دون اسراف او انحراف والكشف عما يقع بهذا الصدد من مخالفات .

3- متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة وتقييم الاداء للوحدات للتأكد من ان التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة ولمعرفة نتائج الاعمال والتعرف على مدى تحقيق الاهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات وما قد يكون في الاداء من قصور واسباب ذلك لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة والتعرف على فرص تحسين معدلات الأداء مستقبلا .

4- التأكد من سلامة القوانين واللوائح والتعليمات المالية، والتحقق من مدى كفايتها وملاءمتها واكتشاف نقاط الضعف فيها لاقتراح وسائل العلاج التي تكفل احكام الرقابة على المال العام دون تشدد في الاجراءات قد يعوق سرعة التنفيذ أو تسيب يؤدي الى ضياع الاموال وكثرة وقوع حوادث الاختلاس .

5- اجراء التغيير والتعديل اللازم على انشطة التنفيذ في سبيل تحقيق المخطط .

انواع الرقابة المالية :- تقسم الرقابة المالية الى عدة انواع تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها، ويمكن تقسيم هذه الانواع الى ما يلي :

1- من حيث توقيت عملية الرقابة : تقسم الي : (ساعد واخرون، 2018، ص11)

أ- الرقابة المالية السابقة : يهتم هذا النوع بالتحقيق من توفر جميع المتطلبات والوسائل لإنجاز العمل قبل البدء في التنفيذ أي قبل الاداء، فهو يقلل من درجة الانحراف بين الاداء الفعلي والاداء المتوقع، كما انها تعمل على التنبؤ بالمشاكل المتوقع حدوثها والاستعداد لمواجهتها وايجاد الحلول المناسبة لها، وبالتالي فإن هذه الرقابة تساعد في مواجهة المشاكل المستقبلية التي قد تعترض طريق التنفيذ الاحسن، وهدف هذه الرقابة السابقة هو منع المشكلات التي يمكن ان تحدث من الانحرافات عن معايير الاداء، وهي من اكثر انواع الرقابة فعالية في السيطرة على التكاليف .

ب- الرقابة المالية المرافقة : تتمثل هذه الرقابة في مختلف العمليات التابعة التي تجريها الاجهزة الرقابية المختصة على ما تقوم به إدارات المؤسسة من نشاط مالي يتعلق بالنفقات التي تقوم بها والايرادات التي تحصل عليها، إن هذا النوع من الرقابة يمتاز بالاستمرار والشمول، حيث يبدأ مع تنفيذ الاعمال ويتابع خطوات التنفيذ، وأن أهم ما يميزه هو اكتشاف الاخطاء لحظة وقوعها، فيساعد على اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية .

ج- الرقابة المالية اللاحقة : وهي عملية مراجعة وفحص الدفاتر المحاسبية ومستندات التحصيل والصرف والحساب الختامي، وكافة النشاطات الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، وذلك بعد ان تكون كافة العمليات المالية الخاضعة للرقابة قد انتهت وذلك للتعرف على المخالفات المالية والانحرافات التي وقعت .

2- من حيث جهة الرقابة : ونجد هنا نوعين من الرقابة :(فاطمة الزهرة واخرون،2020،ص 18)

أ- الرقابة الداخلية : ويقصد بها تلك الخطة التنظيمية ومختلف الاجراءات والتنظيمات والوسائل المستعملة داخل المؤسسة لتحقيق الكفاية، ومثال ذلك الاحصاءات وتقارير الاداء.

ب- الرقابة الخارجية : تتمثل في العمليات الخارجية التي تقوم بها اجهزة مختصة ومستقلة عن السلطة التنفيذية هدفها مراجعة العمليات المالية والحسابات حتى تتحقق من صحتها وشرعيتها ودقتها، وهي رقابة بعدية ولاحقة لعمليات التنفيذ .

3- من حيث موضوعها : تقسم الرقابة المالية وفقا لموضوعها الى الانواع التالية : (العنزي واخرون ، 2009، ص 47-48)

أ- رقابة المشروعية : هي الرقابة التي تهتم بنواحي المشروعية والموضوعية من حيث مدى مطابقة التصرف المالي للقانون واللوائح والانظمة وصفة الوحدة التي يصدر عنها التصرف المالي .

ب- الرقابة المحاسبية :هي الرقابة والتأكد من صحة وسلامة الاجراءات المتبعة والتحقق من تطبيق القوانين واللوائح التي تتعلق بتنفيذ الموازنة العامة من خلال مراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية والمستندية والتعرف على مدى مطابقتها للقوانين واللوائح المنظمة لها .

ج- الرقابة الاقتصادية : وتهدف هذه الرقابة الى مراجعة نشاط الجهات العامة، من حيث المشروعات والبرامج التي تقوم بتنفيذها، للوقوف على ما تم تنفيذه من اعمال، وتكلفة انجازها، وبيان مواطن الضعف في التنفيذ، وما قد يصاحبه من اسراف وتبذير، إضافة الى التأكد من كفاءة السلطات المشرفة على التنفيذ، وحسن سير العمل في المواعيد المقررة، ومدى تحقيق النتائج المرجوة، وتقسم الى رقابة الكفاءة، وهي تعني تحقيق اكبر النتائج بأقل ما يمكن من التكاليف، ورقابة فعالية وهي الرقابة على مدى تحقيق النتائج المرجوة .(العكام،2018، ص 30-31).

4- من حيث دور الدولة : وتقسم الى (حرارة واخرون، 2016، ص 10-11)

أ- الرقابة التنفيذية : وهي الرقابة التي تقوم بها اجهزة حكومية أياً كان نوعها بغرض التأكد من حسن استخدام المال العام وتتمثل في الرقابة المستنديه ورقابة الاداء الداخلية والخارجية .

ب- الرقابة التشريعية : وهذا النوع من الرقابة تتولاها الهيئة التشريعية بما لها من سلطة في الرقابة على مالية الدولة والإشراف على الادارة .

ج- الرقابة الشعبية : وهي الرقابة التي يباشرها افراد الشعب عن طريق تنظيماتهم التي قد توجد في بعض الدول بالإضافة الى رقابة السلطة التشريعية المنتخبة منهم .

5- من حيث السلطة المخولة للرقابة : وتنقسم الى نوعين :

أ- رقابة إدارية : هي التي تكون مهمتها جمع البيانات وتحليلها للوصول الى نتائج للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات وتحقيق الاهداف الموضوعة بكفاءة تامة مع وجود سلطة التوصية باتخاذ القرارات المناسبة

لتجنب أي انحرافات أو مخالفات، فدور هذا النوع من الرقابة ينتهي عند اكتشاف الاخطاء والمخالفات والتنبيه اليها او احالتها الى الجهات المختصة (ساعد واخرون،2018، ص 9) .

ب- رقابة قضائية : وهي تلك الرقابة التي تتولاها هيئة قضائية تكون مسئولة عن اجراء عمليات الرقابة واكتشاف المخالفات المالية ويعهد إليها بمحاكمة المسئولين عن هذه المخالفات واصدار العقوبات اللازمة، فمن حق هذه الهيئات او الأجهزة سلطة توقيع الجزاء عند وقوع المخالفة (عثمان واخرون، 2016، ص 79).

اهمية الرقابة المالية :

تبرز اهمية الرقابة المالية من اهمية الحفاظ على المال العام بما ينعكس على عدة نواحي منها السياسية المتمثلة بالدولة والبرلمان لمراقبة اداء الوزارات والدوائر الحكومية ومعرفة توجهاتها ومدى التزامها بالقرارات والقوانين الصادرة عنها، ومن الناحية الحسابية والمالية للتأكد من جدية العمل لمنتسبي الدولة في تحصيل الايرادات وضمان التصرف بالتخصيصات المالية دون اسراف او تبذير، كم تتجسد اهمية الرقابة المالية من الناحية الاقتصادية في متابعة تنفيذ المشاريع والتأكد من أوجه الصرف وفقا لما مخصص لتلك المشاريع وكفاءة الانفاق، ومن الناحية القانونية بما يحدد جسامة الخطأ وتأثيره على المال العام ومسؤولية مرتكبي الأخطاء أو التلاعب والغش والاحتيال والعقوبات المفروضة على تلك الأخطاء وفقا للقوانين واللوائح والتعليمات، أما أهميتها من الناحية الاجتماعية فإنها الوسيلة الأهم في الحد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة كانتشار ثقافة الفساد واستباحة المال العام (رشيد، واخرون،2012، ص327) .

العلاقة بين التخطيط والرقابة :

يعتبر التخطيط عملية شاملة تشمل جميع انشطة المؤسسة، في حين تعتبر الرقابة اداة لضبط سير هذه الانشطة المختلفة للوصول الى الاهداف المنشودة وفق المخطط لها وتحديد الانحرافات في حالة وجودها ومعالجتها في الوقت المناسب، وبالتالي فإن التخطيط والرقابة هما عمليتان متلازمتان ويكملا بعضهما البعض . ويظهر ارتباط التخطيط بالرقابة في ضوء الحقائق التالية : (فطيمة واخرون،2018، ص 20)

1- لا يمكن القيام بمهمات الرقابة إلا إذا كان هناك خطة وأهداف محددة .

2- تدل الرقابة ومن خلال المقاييس التي تتجسد عادة في عملية التخطيط على سلامة التنفيذ للخطة الموضوعة وعلى مدى الالتزام بتنفيذها .

3- لا تقتصر الرقابة على متابعة التنفيذ وتشخيص الانحرافات بغية معالجتها بل تكشف عن صحة عملية التخطيط وما يتبعها من سياسات واجراءات وعلى قدرة الخطة على تحقيق الاهداف المحددة.

الاطار العملي

منهجية الدراسة :

لتحقيق اهداف الدراسة والوصول الى النتائج فقد تم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال ما ورد في الادب المحاسبي لوضع اطار نظري ترتكز عليه الدراسة، بالإضافة الى استخدام المنهج التحليلي من خلال استبانة لاستقصاء أراء المشاركين في الدراسة ومن ثم تحليل وتفسير البيانات باستخدام الاساليب الاحصائية المناسبة للدراسة واستخراج النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته والتي يزيد نسبة مساهمة القطاع العام فيها عن 50 % وفق للتقرير الوارد في مصرف ليبيا المركزي (2016م) والموضح بالجدول رقم (1)، أما عينة الدراسة فتتمثل في عينة عشوائية عددها 84 مفرده تتكون من (مدير إدارة، رئيس قسم، رئيس وحدة، موظف مالي) العاملين في المصارف التجارية ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

جدول رقم (1) المصارف التجارية العاملة في ليبيا وهيكل المليكة العام فوق 50%

ر . م	المصرف	مساهمة القطاع العام %
-1	مصرف الصحارى	59
-2	مصرف الجمهورية	86.6
-3	المصرف التجاري الوطني	85.6
-4	مصرف الوحدة	54
-5	مصرف شمال افريقيا	82
-6	مصرف الواحة	100

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2016م).

التحليل الوصفي للخصائص المتعلقة بالبيانات الشخصية :

المؤهل العلمي : الجدول التالي رقم (2) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي :

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (2) أن اغلب مفردات عينة الدراسة هم من حملة المؤهل العلمي بكالوريوس ويمثلون نسبة 58.3% من اجمالي العينة، ثم المستوى التعليمي ماجستير ويمثلون نسبة 21.4 %، ويليهم حملة الدبلوم العالي بنسبة 14.3%، ومن ثم حملة الدكتوراه بنسبة 4.8 %، والمؤهلات الاخرى بنسبة 1.2%، وهذا يدل على ان أغلب أفرد العينة من حملة الشهادات الجامعية .

جدول رقم (2) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم عالي	12	%14.3
بكالوريوس	49	%58.3
ماجستير	18	%21.4
دكتوراة	4	%4.8
أخرى	1	%1.2
الإجمالي	84	%100

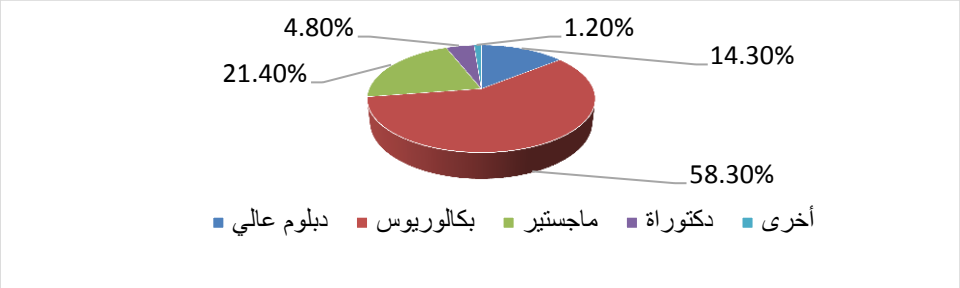

شكل رقم (2) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المسمى الوظيفي :

الجدول التالي رقم (3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي :

جدول رقم (3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
مدير إدارة	3	%3.6
رئيس قسم	2	%2.4
رئيس وحدة	14	%16.7
موظف مالي	65	%77.4
الإجمالي	84	%100

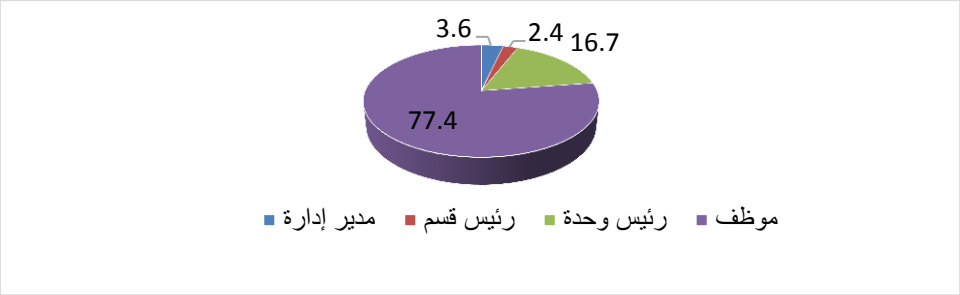

شكل رقم (3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

نلاحظ من الجدول والشكل رقم (3) أن اغلب مفردات عينة الدراسة من الموظفين المالين بنسبة 77.4% من افراد عينة الدراسة، ثم وظيفة رئيس وحدة بنسبة 16.7%، ثم وظيفية مدير إدارة بنسبة 3.6%، ويليهم وظيفية رئيس قسم بنسبة 2.4%، ونلاحظ أن أغلب المشاركين في الدراسة من لديهم دراية بالموضوع .

سنوات الخبرة :

الجدول التالي رقم (4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة :

جدول رقم (4) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة الوظيفية

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	8	%9.5
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	36	%42.9
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	13	%15.5
من 15 سنة فأكثر	27	%32.1
الإجمالي	84	%100

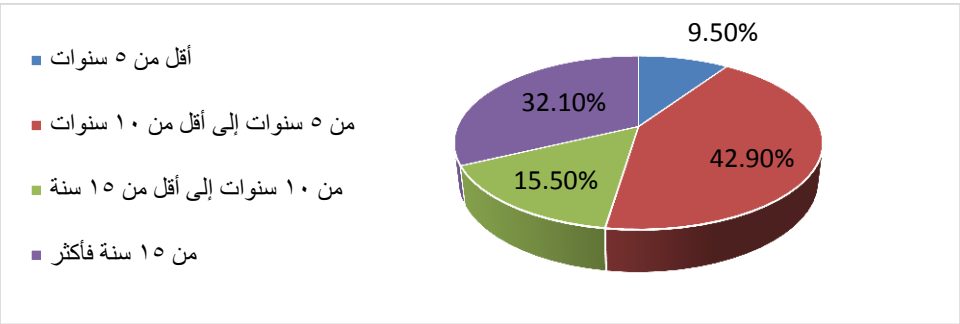

شكل رقم (4) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة الوظيفية

نلاحظ من الجدول والشكل رقم (4) أن اغلب مفردات عينة الدراسة خبرتهم (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) ويشكلون ما نسبته 42.9% من مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم من خبرتهم (من 15 سنة فأكثر) ويمثلون نسبة 32.1%، ثم يليهم من خبرتهم (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) ونسبتهم 15.5%، في

حين من خبرتهم (أقل من 5 سنوات) نسبتهم 9.5%، ويدل ذلك على أن أغلب مفردات العينة من ذوي الخبرة.

التخصص العلمي :

الجدول التالي رقم (5) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العملي :

جدول رقم (5) يبين توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	61	%72.6
إدارة أعمال	8	%9.5
اقتصاد	6	%7.1
أخرى	9	%10.7
الإجمالي	84	%100

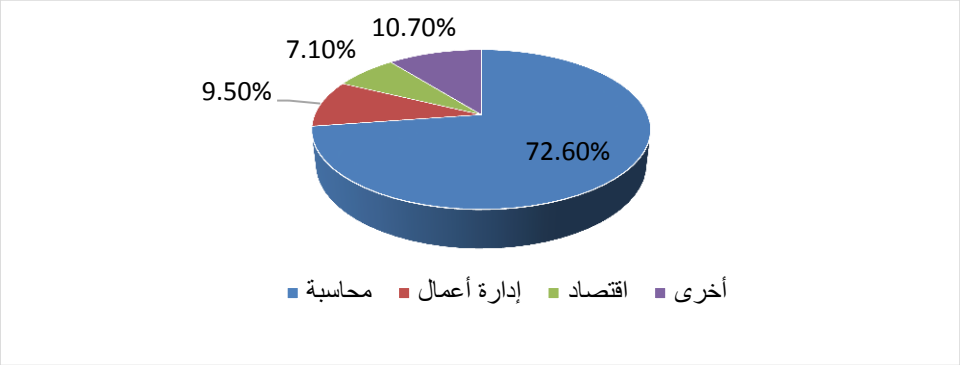

شكل رقم (5) يبين توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

نلاحظ من الجدول والشكل رقم (5) أن اغلب مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة بنسبة 72.6% من مفردات عينة الدراسة في حين تشكل التخصصات الاخرى ما نسبته 10.7%، وتخصص إدارة الاعمال نسبته 9.5%، ويليه تخصص الاقتصاد بنسبة 7.1%، ويشير ذلك ان أغلب مفردات عينة الدراسة لديهم الدراية الكاملة بتفهم موضوع الدراسة .

أساليب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

- إجراء أسلوب التحليل الوصفي عن طريق الجداول التكرارية والوسط الحسابي، وتم تحديد درجة الموافقة كالتالي:

جدول رقم (6) يبين الوسط ودرجة الموافقة لفقرات الاستبانة

الوسط	من 1 إلى أقل من 1.8	من 1.8 إلى أقل من 2.6	من 2.6 إلى أقل من 3.4	من 3.4 إلى أقل من 4.2	من 4.2 إلى 5
الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة أو الانطباق	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

- **اختبار t لعينة واحدة One Sample t Test** لتحديد الاتجاه العام حول كل محور باستبانة الدراسة بحيث أنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P-value أكبر من 0.05 فهذا يدل أن الاتجاه العام حول هذه العبارة بأن الدرجة متوسطة أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P-value أقل من 0.05 فهذا يدل أن الاتجاه العام حول هذه العبارة بأن الدرجة منخفضة أو مرتفعة وفي هذه الحالة ننظر لقيمة الوسط.
- **معامل ألفا كرنباخ Cronbach's Alpha** وتم استخدامه لدراسة صدق وثبات أداة الدراسة وتكون أداة الدراسة مناسبة وبها معايير الصدق والثبات إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من 60%.

صدق وثبات أداة الدراسة:

الصدق بصفة عامة أن العبارة الموجودة في الاستبانة تقيس ما يفترض في الدراسة قياسه بالفعل، أما الثبات فهو أن تعطي الاستبانة نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقها، وقد تم لهذا الغرض عرض صحيفة الاستبانة المعدة على مجموعة من المتخصصين لإبداء الرأي حولها وتحديد بعض الملاحظات حولها، وبعد اعتمادها تم توزيعها على عينة الدراسة وتم قياس الصدق والثبات عن طريق حساب معامل ألفا كرنباخ للصدق والثبات كما بالجداول رقم (7).

جدول رقم (7) يبين قيم معامل ألفا كرنباخ لاستبانة الدراسة

قيمة معامل ألفا كرنباخ	0.656

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد أن قيمة معامل ألفا كرنباخ مناسبة للدلالة على صدق وثبات أداة الدراسة وملاءمتها للدراسة.

دراسة وتحليل فرضيات الدراسة:

1- دراسة الفرضية الاولى :

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لدراسة الفرضية الاولى التي تنص على (**لا تعتمد المصارف التجارية على اساليب التحليل المالي عند وضع الخطط والسياسات المستقبلية للعملية المصرفية**) وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (8) .

جدول رقم (8) يبين نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الاولى

العبارة		لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
يوجد بالمصرف ادارة او قسم مستقل للمعلومات والتخطيط.	ك	3	63	8	6	4	2.35	0.86	5	منخفضة
	%	3.60 %	75%	9.50 %	7.10 %	4.80 %				
يوجد دور فعال لأساليب التحليل المالي في عملية التخطيط .	ك	0	1	15	55	13	3.95	0.62	4	مرتفعة
	%	0%	1.20 %	17.90%	65.50%	15.50%				
يعتمد المصرف على وضع الخطط المالية بناء على نتائج التحليل المالي من الادارات المختلفة	ك	0	1	16	50	17	3.99	0.67	3	مرتفعة
	%	0%	1.20 %	19%	59.50%	20.20%				
يعتمد المصرف على وضع الخطط المالية بناء على سياسة معينة يفرضها المصرف المركزي	ك	7	60	9	7	1	2.23	0.77	6	منخفضة
	%	8.30 %	71.40%	10.70%	8.30 %	1.20 %				
يعتمد المصرف على وضع الخطط المالية بناء على سياسات معدة مسبقا	ك	22	48	9	5	0	1.96	0.78	7	منخفضة
	%	26.20%	57.10%	10.70%	6%	0%				
تعتبر ادوات التخطيط المالي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في نجاح المصرف	ك	0	2	13	49	20	4.04	0.70	2	مرتفعة
	%	0%	2.40 %	15.50%	58.30%	23.80%				
يستخدم المصرف الاسس العلمية عند التخطيط المالي لأنشطته	ك	0	0	13	48	23	4.12	0.65	1	مرتفعة
	%	0%	0%	15.50%	57.10%	27.40%				
العام	–	–	–	–	–	–	3.51	0.32	–	مرتفعة

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد درجة الموافقة لعبارات هذه الفرضية أغلبها مرتفعة ونجد أن أكثر العبارات موافقة هي العبارة (**يستخدم المصرف الاسس العلمية عند التخطيط المالي لأنشطته**) بوسط يساوي 4.12 أي بدرجة مرتفعة، وأقلها موافقة هي العبارة (**يعتمد المصرف على وضع الخطط المالية بناء على سياسات معدة مسبقا**) بوسط يساوي 1.96 أي بدرجة منخفضة.

وبصفة عامة لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية تم اجراء اختبار t لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار t للفرضية الاولى

مستوى الدلالة P-value	الانحراف Std. Deviation المعياري	الوسط Mean	العدد N
0.000	.32875	3.5130	84

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من 3 مما يدل أن الاتجاه العام لهذا المحور بأن درجة الموافقة، وبذلك يمكن القول أن (**تعتمد المصارف التجارية على اساليب التحليل المالي عند وضع الخطط والسياسات المستقبلية للعملية المصرفية**).

2- دراسة الفرضية الثانية:

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لدراسة الفرضية التي تنص على (**لا تعتمد المصارف التجارية على اساليب التحليل المالي في احكام الرقابة على العمليات المحاسبية المالية المصرفية**) وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (10)

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق نجد درجة الموافقة لعبارات هذا المحور أغلبها مرتفعة ونجد أن أكثر العبارات موافقة هي العبارة (**يوجد بالمصرف دليل يوضح إجراءات ولوائح الرقابة المالية**) بوسط يساوي 4.27 أي بدرجة مرتفعة جدا، وأقلها موافقة هي العبارة (**يوجد آلية واضحة لكيفية الرقابة على الخطط الموضوعة**) بوسط يساوي 1.95 أي بدرجة منخفضة.

جدول رقم (10) يبين نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

العبارة		لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
يوجد بالمصرف دليل يوضح إجراءات ولوائح الرقابة المالية	ك	0	1	10	38	35	4.27	0.72	1	مرتفعة جدا
	%	0%	1.20 %	11.90%	45.20%	41.70%				
يعتبر التحليل المالي أحد عناصر الرقابة المالية بالمصرف	ك	1	0	11	56	16	4.02	0.66	4	مرتفعة
	%	1.20 %	0%	13.10%	66.70%	19%				

العبارة		لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
يتم الاستفادة من النتائج التي يتم الحصول عليها من التحليل المالي للقوائم المالية في عملية الرقابة المالية.	ك	0	3	25	32	24	3.92	0.85	5	مرتفعة
	%	0%	3.60 %	29.80%	38.10%	28.60%				
يوجد تنسيق بين عملية التخطيط والرقابة في المصرف	ك	3	61	14	4	2	2.30	0.72	6	منخفضة
	%	3.60 %	72.60%	16.70%	4.80 %	2.40 %				
يوجد آلية واضحة لكيفية الرقابة على الخطط الموضوعة	ك	20	52	9	2	1	1.95	0.74	7	منخفضة
	%	23.80%	61.90%	10.70%	2.40 %	1.20 %				
تعي ادارة المصرف الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الرقابة المالية	ك	0	1	17	37	29	4.12	0.77	3	مرتفعة
	%	0%	1.20 %	20.20%	44%	34.50%				
يساعد التحليل المالي في اكتشاف مواطن القصور في الاداء واقتراح وسائل لتلافيها	ك	0	1	16	33	34	4.19	0.78	2	مرتفعة
	%	0%	1.20 %	19%	39.30%	40.50%				
العام	–	–	–	–	–	–	3.53	0.35	–	مرتفعة

وبصفة عامة لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية تم اجراء اختبار t لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (11).

الجدول رقم (11) يبين نتائج اختبار t للفرضية الثانية

العدد N	الوسط Mean	الانحراف Std. Deviation المعياري	مستوى الدلالة P-value
84	3.5391	0.35575	0.000

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من 3 مما يدل أن الاتجاه العام لهذا المحور بأن درجة الموافقة مرتفعة، وبذلك يمكن القول أن (**تعتمد المصارف التجارية على اساليب التحليل المالي في احكام الرقابة على العمليات المحاسبية المالية المصرفية**).

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج :–

من خلال تحليل واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها :

1– أكد أغلب المشاركين في الدراسة أن المصارف التجارية محل الدراسة تعتمد على نتائج التحليل المالي عند وضع الخطط المالية .

2– ان المصارف التجارية محل الدراسة تعتمد على الاسس العلمية عند التخطيط المالي لأنشطتها .

3– أكد اغلب المشاركين في الدراسة على انه لا يوجد إدارة أو قسم مستقل للمعلومات والتخطيط .

4– من خلال إجابات المشاركين في الدراسة تبين أن هذه المصارف لا يوجد بها تنسيق بين عملية التخطيط والرقابة بالمصرف .

5– لا يوجد ألية واضحة لكيفية الرقابة على الخطط الموضوعة .

ثانيا : التوصيات :–

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بالتالي :

1– التأكيد على ضرورة الاهتمام باستخدام أساليب التحليل المالي لما له من دور فعال في التخطيط والرقابة المالية .

2– العمل على ضرورة التنسيق بين عملية التخطيط والرقابة المالية لما له من أهمية قصوى في نجاح المصرف واستمراره .

3– العمل على أنشاء إدارة أو قسم مستقل للمعلومات والتخطيط .

4– ضرورة وجود ألية واضحة ومعتمدة للاعتماد عليها في الرقابة على الخطط الموضوعة .

قائمة المراجع :

تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية(2016م).إدارة البحوث والاحصاء، مصرف ليبيا المركزي .

الزعبي، هيثم (2000 م).الادارة والتحليل المالي، عمان : دار وائل للنشر .

الصيرفي، محمد (2007م) . إدارة المصارف، الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .

الطويل، عمار (2008 م). مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة .

العكام، محمد (2018م). الرقابة المالية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا .

العنزي، ممدوح (2009م). تقييم فعالية وكفاءة ديوان المحاسبة في الرقابة على الجهات الحكومية في دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق .

الفاخري، جمعة محمد (2022م). العوامل المؤثرة في مدى مساهمة التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي .

الكحلوت، خالد (2005 م). مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة .

اللحام، محمود ؛ عزريل، أيمن (2016م). دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي – دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والاربعون .

أوتاني، سومر (2009م). التخطيط المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق .

أيمن، قسوم ؛ بوبكر، دداش (2024م). دور التخطيط المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .

بحوص، بن حنيش ؛ أيوب، لبوابي (2022م). دور التخطيط المالي في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، الجزائر .

بشرى، عوسي ؛ وفاء، عواق (2023م). أثر التخطيط المالي على اتخاذ القرارات المالية في المنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .

بلدي، مروى (2023 م). استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم اداء البنوك التجارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر .

حرارة، ساجدة (2016م). أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .

رابح، معزوزي ؛ عبدالرحمن، مومني (2012م).التخطيط المالي في مؤسسات الانتاج الصيدلاني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .

رشيد، إنصاف واخرون (2012م). فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد الثامن .

رشيد، بوزربة (2018م). التخطيط المالي ودوره في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .

زيود، لطيف، واخرون (2005م). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع .

ساعد، خطاب ؛ مداني، طيباوي (2018 م). دور الرقابة المالية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .

شاكر، منير،وأخرون (2005م). التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات – عمان : دار وائل للنشر .
شفتر، عامر (2005م). الادارة والتحليل المالي، عمان : دار البداية للنشر .
عبدالكريم، باردي ؛ نورالدين، (2020م). أدوات مراقبة التسيير الحديثة ومدى استخدامها في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .
عبدالكريم، سلامي ؛ وعماد، عراب (2021 م). دور التحليل المالي في تقييم اداء البنوك التجارية : بنك الخليج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .
عثمان، ابوبكر (2016). أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، السودان .
عقل، مفلح (2004م) . مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثالثة، عمان :دار المستقبل للنشر والتوزيع .
غمراني، سناء ؛ سيوان، كريمة (2014م). دور الرقابة المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .
فاطمة الزهرة، جغنون (2020م). الرقابة المالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .
فطيمة، دليل ؛ نوال، لعروسي (2018م) . دور التخطيط والرقابة في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر .
كريشان، بيان (2022م). التحليل المالي وأثره في اتخاذ القرارات المالية – دراسة تطبيقية – بلدية معان – المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الخامس، العدد تسعة واربعون .
حمد،عبدالمنعم ؛ علي، ابوعبيدة (2020م) . الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الاداء المالي للصناديق الاستثمارية :اسواق الاوراق المالية –الخرطوم – الامارات – دبي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الواحد والعشرون .
مصطفى، بلمقدم ؛ عمر، بن عاتق (بدون). التنبؤ بالمبيعات وفعالية شبكات الامداد محاولة للنمذجة، ملتقى دولي حول الاساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية، جامعة سكيكدة، الجزائر .